

آليات، دعم و مساندة المشروعات الذاتية

و المبادرات لتحقيق التنمية :

حالة الجزائر

بقلم: منصور الزين

أستاذ محاضر أ

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

- جامعة سعد دحلب - البليدة -

الملخص

إن العديد من دول العالم تبذل جهوداً كبيرة للحد من دور القطاع العام في النشاطات الاقتصادية وتقوم هذه الدول بتقوية سياستها ولوائحها القانونية المؤيدة والمشجعة للروح الإبداعية لدى الأفراد والشركات من أجل مجابهة ضغوط الأسواق التي تجبر على متانة الجودة وسلامة الهياكل التنظيمية والإدارية في المؤسسات والشركات. وينتج عن الروح الإبداعية والمبادرات الفردية حسن استغلال الفرص المتاحة مما يدعم المنافسة في الأسواق، وزيادة القدرة على التكامل ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الريادية، المبادرات، الإبداع، التنمية، النمو

الاقتصادي

Abstract

Many of the countries of the world is making great efforts to reduce the role of the public sector in economic activities and the countries to strengthen policy and legal regulation supporting and encouraging the innovation spirit of individuals and companies to meet the market pressures that force on the strength of quality and safety of organizational structures and administrative institutions and companies.

The result is the creativity and individual initiatives make good use of opportunities, which supports competition in the markets, and increase the capacity to integrate and enhance the opportunities for economic security and protection of the social fabric.

Key words

Entrepreneurship, initiatives, innovation, development, Economic growth

مقدمة :

حاولت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي، و تحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي ، إلى جانب الصعوبات التي واجهت القطاع العمومي و التي أدت بمعظم مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، بإعطاء مجالا أوسعاً لدعم تنمية و ترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الريادية ، و تجلى ذلك من خلال الإجراءات القانونية و التنظيمية التي اتخذت لفائدة هذا النوع من المؤسسات ، و أتاحت بعض الأساليب و الوسائل المميزة التي أثبتت نجاعتها في مساندة و دعم و تطوير هذا النوع من المشروعات ، كإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع ، و إنشاء حاضنات الأعمال و مشاتل المؤسسات و المناولة الصناعية و الحداثات العلمية و الامتياز التجاري (الفرنشايز) ... و التي يمكن التعرف على مميزاتها و دورها الفعال في رعاية و مساندة المشروعات الذاتية الريادية التي لها وقع كبير في التنمية.

لتحليل و إثراء هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

ما هي الأساليب و الوسائل التي سخرتها الجزائر لمساندة و دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخدمة التنمية ؟

هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو جوهر هذه الجهود، و هل هي كافية ؟

هل كان وقع هذه الجهود ايجابيا على واقع هذه النوع من المشروعات ؟

كيف يمكن أن ننمي أكثر هذا النوع من المشروعات لخدمة التنمية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ، و بغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تم توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً : المشروعات الريادية و المبادرات — المفهوم و الأهمية —

ثانياً : آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبادرات عالمياً

ثالثاً : واقع الاهتمام بالمشروعات الريادية و المبادرات في الجزائر و الوطن العربي

رابعاً : الآفاق المستقبلية لدعم و مساندة المشروعات الريادية و المبادرات في الجزائر

و الوطن العربي

الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات.

أولاً : المشروعات الريادية و المبادرات – المفهوم و الأهمية–

1-1 المفهوم :

لقد استخدم مصطلح (Entrepreneurship) لأكثر من 200 عام إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال الريادية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني (بين- وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين المزودين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح. بيتر دريكر عام 1985 عرف المبادر أو الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية وجيفري تيمنز 1994 عرف المبادر الفردي أو الريادي بأنه العمل الإنساني المبدع الذي يبني عملاً متميزاً من لا شيء، وتعتبر عملية الريادة اقتناصاً للفرص بغض النظر عن المصادر المتاحة أو نقص هذه المصادر¹.

وخلال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي، ثمة علماء اقتصاديون قلائل من حاولوا تعريف دور رجال الأعمال المبدعين في النمو الاقتصادي، وربما الأكثر تأثيراً هو العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schompeter الذي وصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي "Creative destruction" حيث أنه ومن وجهة نظره هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكارية جديدة يحصدون من ورائها أرباح كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة ولهذا فإن الاقتصاديون غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

2-1 أهمية المشروعات الريادية و المبادرات

ينتج عن الروح الإبداعية والمبادرات الفردية حسن استغلال الفرص المتاحة مما يدعم المنافسة في الأسواق، وزيادة القدرة على التكامل ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي...

لذلك فقد ازدهرت المبادرات الفردية والأعمال الريادية في أماكن عديدة من العالم ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يحاول سنوياً 4% من مجتمع البالغين أن يبدأ عملاً جديداً، بالرغم من أن معظم هؤلاء قد يكون لديهم عملاً كاملاً أو جزئياً ولكنهم يمتلكهم مشاعر حب الريادة و المبادرة. وتشير الإحصائيات أن شخصاً من بين اثنين في الولايات المتحدة قد حاول أن يبدأ عملاً جديداً في وقت معين من حياته.

و قد كان تأسيس الأعمال الريادية من أهم الأسباب المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن المبادرات الفردية و الأعمال الريادية تمثل نسبة 96% من عدد المصدرين في الولايات المتحدة الأمريكية و قيمة 30% من إجمالي الصادرات ، كما ساهمت هذه المشروعات الريادية في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت 15 مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام 1992². و بذلك يعتبر هذا القطاع ثاني أكبر قطاع توظيفي في الولايات المتحدة. و ينشط قطاع المشروعات الريادية في الولايات المتحدة ، و يبلغ معدل تأسيس المشروعات الصغيرة 43200 سنوياً.

كما أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة يشكل في بريطانيا ما نسبته 27% من إجمالي قوة العمل. أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال الريادية أكثر من 50% من الدخل القومي للصين، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات التي تخص الأعمال الريادية.

ثانياً : آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبادرات عالمياً

تتضمن آليات الدعم والمساندة ، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض التي أثبتت نجاحها في مساندة و دعم و تطوير المشروعات الريادية و المبادرات بما يضمن لها النجاح و الاستمرار في التوسع و التطوير. وسوف نشير فيما يلي إلى خمسة

أنظمة رئيسية معتمدة في كثير من الدول وهي : حاضنات الأعمال ، الحدايق العلمية (الحاضنات التكنولوجية) ، مشاتل و مراكز التسهيل للمؤسسات ، نظام المناولة أو المقاوله من الباطن ، الامتياز التجاري (الفرائشايز) ، والتي يمكن التعرف عن مميزاتاها و دورها الفعال في مساندة و دعم هذه المشروعات.

2-1 حاضنات الأعمال (نظام المحاضن)

حاضنات الأعمال يمكن تعريفها على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل ، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، و شبكة من الارتباطات و الاتصالات بمجتمع الأعمال و الصناعة ، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم و المساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، و التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها .

ومنذ بداية أعوام الثمانينيات، حيث البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور، حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض "صناعة الحاضنات". وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم، نذكر أن هناك حالياً حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها : مصر 10، البحرين واحدة، المغرب 2، تونس واحدة، الجزائر 10 (2003) ³.

أ- أهمية حاضنات الأعمال

تعمل الحاضنات على خلق صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، حيث أن الأداء والممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تعتبر عاملاً جوهرياً في تنمية هذه

المشروعات الجديدة، بالدرجة التي جعلت بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات".

و قد أوضح أحد التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوروبي أن تجربة الستة عشر دولة أوروبية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من خمسة عشر عاماً)، قد أفرزت نتائج جيدة حيث أن 90% من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها⁴.

لذلك تكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي⁵:

1. توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزه لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية، الخ).
2. توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين.
3. توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها.
4. تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.
6. يتم اختيار المشروعات الملتحقة طبقاً لمعايير شخصية وفنية، وبأسلوب علمي يعتمد على "دراسة جدوى" و "خطة مشروع".
- 7 تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات و مراكز بحوث.
8. بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

أما الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فهي تخص جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتذمية مشروع صغير أو متوسط، والتي تشمل :

- الخدمات الإدارية (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات... إلخ)
- خدمات السكرتارية، (معالجة النصوص ، تصوير مستندات ، واجبات موظف الاستقبال ، حفظ الملفات ، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية، إلخ)،
- الخدمات المتخصصة، (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج ، خدمات تسويقية... إلخ)،
- الخدمات التمويلية، (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة... إلخ)،
- الخدمات العامة، (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة... إلخ) ،
- المتابعة والخدمات الشخصية، (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة... إلخ)

2-2 الحداثق العلمية (الحاضنات التكنولوجية)

تُعرف الحديقة العلمية Science Park. "على أنها واحة للتعاون بين الإمكانيات المعرفية لمنسوبي الجامعات وطلبتها من جهة وبين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والهيئات الخدمية الأخرى. وعلى ذلك، فإن "الحديقة العلمية" تحتوي عادة على مواقع لشركات ومؤسسات صناعية وتجارية مُختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وأقسامها من خلال منسوبيها وطلبتها لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات وفتح آفاق جديدة للعمل والاستثمار المعرفي المشترك.

وبين ما تحتويه الحداثق العلمية بالإضافة إلى ما سبق ما يُعرف "بحاضنات التكنولوجية Technology Incubators" وهي أماكن مُخصصة لمؤسسات معرفية في

طور الإنشاء تستند إلى معارف جديدة قدمتها بحوث جامعية، وتأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة ومتميزة. وتستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة "الحضانة" الأولى إلى العمل على نطاق واسع، مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها واكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المستمرة.

كما تتميز الحاضنات التكنولوجية بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، كالخبراء في مجالاتهم. وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساساً إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية⁶.

و حتى تستطيع الحاضنات التكنولوجية دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين من جهة، ومجتمع الاستثمار والجهات التمويلية من جهة أخرى. فإن هذه الشراكة الجديدة تعتمد جوهرياً على⁷:

- سياسات وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجية،
- قطاع اقتصادي خاص نشيط ومتطور،
- برامج موجهة لتنمية الإبداع والابتكار،
- أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى اقتصادية وقابلية للتطبيق.

3-2 نظام المشاتل و مراكز التسهيل و الدعم للمؤسسات

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من

الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين ، وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات....

أما مراكز التسهيل و الدعم للمؤسسات فهي هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات و المقاولين ، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال ، المستثمرين و المقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث و كذا مكاتب الدراسات و الاستشارة و مؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية والمالية .

2-4 نظام المناولة (المقالة من الباطن)

نشاط المناولة الصناعية، يتسع في دول العالم المتقدم ويغطي نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، تزيد عن 15 في المائة بدول الاتحاد الأوروبي، و35 في المائة في أميركا، و56 في المائة في اليابان، فالدول المتقدمة رأّت في المناولة وسيلة فعالة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي لها مساهمة كبيرة في تقوية هيكل الاقتصاد في اليابان مثلا توجد ستة ملايين مؤسسة صغيرة و متوسطة، و في فرنسا هناك مليونين و ستمائة ألف (2.600.000) مؤسسة حسب إحصاءات في أواخر سنة 2003، و نفس هذه الإحصاءات تشير إلى ما بين 70% و 80% من هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مناولة. فقد كان للمناولة دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها ، وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي.

وكل هذه الحقائق سوف نكتشفها من خلال التطرق إلى التعريف بالمناولة الصناعية،
دوافعها وأهدافها

أ- تعريف المناولة الصناعية :

لا يوجد إجماع حول تعريف موحد للمناولة الصناعية ، إلا أنه يمكن إعطاؤها تعريف شامل تتمحور فيه أغلب التعاريف المعطاة في هذا الصدد . وهي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية ، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين⁸.

و بعبارة أخرى فإنه يصطلح بمفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز و فق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالأمرة بالأعمال . والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى "مناولة " والمعايير التقنية هي ملك للمقاولات الزبونة، وحتى إذا كان المناول قد ساهم في دراسة المنتج فإن الأمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذا هو قانونيا يعتبر مسؤولا عن أي خلل في التصور. في حين أن المناول يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج⁹.

ب- دوافع وأهداف المناولة الصناعية :

تغطي المناولة نسبا مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان الصناعية، حيث تزيد عن 15 بالمائة في الاتحاد الأوروبي و 35 بالمائة في الولايات المتحدة الأميركية و 56 بالمائة في اليابان¹⁰.

و تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات ، و تذبغ هذه الدوافع أساسا من الأدوار

التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية¹¹ :

- فهي مصدرا مهما للاستخدام و لتوفير فرص العمل،
- لزيادة التراكم الرأسمالي، و تعبئة المدخرات القومية،

- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة،
- تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي
- وفيما يخص أهداف المناولة الصناعية فهي تتمثل في الآتي 12:
- تنمية التخصص و تقسيم العمل ،
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي،
- تعزيز التشابك و التكامل الصناعي،
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية،
- تشجيع التنمية الجهوية.

2-5 الامتياز التجاري (الفرانشيز)

أ- تعريف الامتياز التجاري: كلمة "فرانشيز" هي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من فعل affranchir و تعني أن تكون حرا free of servitude. و تجاريا فإن الامتياز التجاري هو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين:

الأول : مانح الامتياز و هو الطرف الذي يعبر اسمه التجاري و علامته التجارية و نظام العمل الخاص به إلى :

الثاني : ممنوح الامتياز franchisee و هو الطرف المستفيد و الذي يدفع رسوم الامتياز franchise fees إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته Royalty مقابل حصوله على حق استخدام اسم و شعار و نظام عمل مانح الامتياز في منطقة محددة و لفترة محددة هي فترة العقد بين الطرفين.

و قانونيا ، الامتياز التجاري هو عقد الذي يمنح بمقتضاه الطرف الأول (مانح الامتياز) حق استخدام حقوق الملكية الفكرية (الاسم التجاري ، العلامة التجارية ، براءة الاختراع) ، بالإضافة إلى المعرفة الفنية لإنتاج السلع و توزيع المنتجات و تقديم الخدمات إلى الطرف الثاني (ممنوح الامتياز) لتمكينه من بدء النشاط التجاري و أداء العمل في منطقة الامتياز و خلال فترة محددة.

ب- أهمية الامتياز التجاري بالنسبة للمشروعات الريادية و المبادرات
يعتبر نظام الفرانشيز استنساخ للمشاريع الناجحة و تطبيقاتها بنفس الأسلوب التي
نجحت به ، كما أن عامل الاسم التجاري الناجح له تأثير كبير لجذب المستهلك للمشروع و
التعامل معه.

* من وجهة نظر مانح الامتياز فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري تتمثل في
توسيع قاعدة نشاطه و مضاعفة وحدات البيع بأقل الاستثمارات الممكنة مع أقل مخاطرة.
* من وجهة نظر الحاصل على الامتياز فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري
تتمثل في مشاركة مانح الامتياز القوة الاقتصادية و التسويقية و الطموح لتحقيق أرباح
أكثر من بدء العمل بشكل مستقل.

و هناك أربعة أبعاد لفوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري لممنوح الامتياز و هي 13:
فوائد إستراتيجية ، فوائد مالية ، فوائد تسويقية ، فوائد تشغيلية و إدارية.

1- الفوائد الإستراتيجية و تتمثل في :

- حجم مخاطرة استثمارية أقل،
- فرصة التركيز على المتغيرات السوقية المحلية،
- حجم منافسة أقل نسبياً،
- توفر برامج بحث السوق،
- الفرصة للتطوير المستمر للمنتجات و الخدمات،
- الانضمام إلى شبكة ممنوحي الامتياز من رجال الأعمال.

2- الفوائد المالية و تتمثل في :

- استثمار أقل بسبب تفادي عنصر التجربة و الخطأ،
- الاستفادة من القوة الشرائية لمانح الامتياز،
- مصروفات تسويقية و تشغيلية مدروسة بعناية،
- فرصة أكبر لزيادة الأرباح و العائد على الاستثمار.

3- الفوائد التسويقية و تتمثل في :

- اسم تجاري أكثر انتشارا و مصداقية ،
- منتجات و خدمات محل ثقة الجمهور،
- خطط تسويقية مجربة و معتمدة،
- إمكانية إنفاق رسوم التسويق و الترويج داخل منطقة الامتياز،
- الضخ المستمر للأفكار الجديدة للمنتجات و الخدمات و طرق ترويجها.

4- الفوائد التشغيلية و الإدارية و تتمثل في :

- إمكانية التشغيل بهيكل تنظيمي صغير نوعا ما،
- توفر برامج مراقبة الجودة،
- توفر برامج تدريب معدة مسبقا،
- ارتفاع مستوى جودة المنتجات و الخدمات،
- استمرارية الجودة و توحيد مستوياتها،
- فرصة وافرة في التحسن المستمر في الأداء.

ثالثا : واقع الاهتمام بالمشروعات الريادية و المبادرات في الجزائر

لقد أدركت الجزائر أهمية المشروعات الريادية و المبادرات و دورها في التنمية ، لذلك قامت بتفعيل عمل المشروعات الريادية و المبادرات وتعزيز أدائها لتكون محركاً للعجلة الاقتصادية في ظل الانكماش الاقتصادي الذي تواجهه المؤسسات الضخمة التي تعمل حالياً على إعادة رسم إستراتيجيتها وهيكله خطط عملها بما يتلاءم مع الظروف والتحديات العالمية للأزمة المالية، إذ بد واضحاً أن دور المشروعات الريادية و المبادرات مهم في هذه المرحلة كون حجم تمويل هذه المشاريع لا يتطلب موارد كثيرة وهي تعمل في نطاق مصغر ومن السهل السيطرة عليها وتوقع نتائجها، لذلك قامت الجزائر بمبادرات كبيرة لدعم و مساندة المشروعات الريادية و المبادرات ، كما تم إنشاء العديد من المؤسسات و الهيئات لدعم و مساندة المشروعات الريادية ، بالإضافة إلى آليات دعم و مساندة أخرى منها إنشاء بورصات المناولة و الشراكة ، حاضنات الأعمال ، الحداثق

العلمية أو الحاضنات التكنولوجية ، مشاتل و مراكز التسهيل ، المناولة الصناعية ، و الامتياز التجاري ...

3- 1. الإطار التنظيمي لدعم و مساندة المشروعات الخاصة في الجزائر

لعبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدة نواحي، كما أنشأت بعد سنة 1994 عدة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشير إليها في هذا التسلسل.

■ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ،

■ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001،

■ إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة في 25 فيفري 2003،

■ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 بتاريخ 22 أبريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية،

■ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 فبراير 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفئات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع،

■ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 03 ماي 2005 لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة،

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة.

3 2 - الإطار المالي لدعم و مساندة المشروعات الخاصة في الجزائر

نتيجة للدور السلبي للبنوك مع تمتعها بسيولة كافية فإنه تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:

■ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية، وقد تطورت وظيفته - اليوم - في ظل آلية جديدة في إطار FGAR/MEDA. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006،

■ إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ...

وكانت آخر التصريحات أن البنوك العمومية ستقوم بإنشاء فروع على شكل شركات ذات رأسمال استثماري وشركات متخصصة في الإيجار المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار برنامج جديد يمتد ما بين 2009 و 2014 ويهدف إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة...

3-3 آليات الدعم و المساندة في الجزائر

أ- المناولة الصناعية في الجزائر

لقد انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد ظلت تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها. كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية، و ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل و تذسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة فيما بينها و تنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة.

كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس والمغرب، و الاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة وآليات التعاون.

ذلك أنه بالنسبة لهذه البلدان تعتبر المناولة وسيلة للتنمية الصناعية من خلال 14 :

- نقل ونشر التكنولوجيا
- خلق نسيج صناعي صلب ومتكامل
- كما تعتبر أداة لخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتحفيز على الاستثمارات المحلية
- و ذلك من خلال :
- دعم الاستثمار في التكنولوجيا الإنتاجية
- لاستثمار في مراكز التكوين المتخصص
- دعم المقاولات للاستثمار في الجودة ونظم التسيير الحديثة
- إحداث مراكز تقنية متخصصة
- تشجيع الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا وتكوين شبكات المقاولات

ب- مشاتل و مراكز التسهيل للمؤسسات في الجزائر

قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن و 4

ورشات ربط

و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003

و تتوخى المشاتل الأهداف الآتية (المادة 03 من المرسوم 03-78) :

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي،
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها،
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة،
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد،
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة،
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل،
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

و في إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78) :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع،
- تسيير و إيجار المحلات،
- تقديم الخدمات ،
- تقديم إرشادات خاصة.

— أما عن وظائف ومهام مراكز التسهيل فهي عديدة نذكر منها :

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس .

- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

3-4 نتائج و انعكاسات هذه الجهود على التنمية في الجزائر

كان من نتائج هذه الجهود أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي 321387 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة، وكانت بعض مؤشرات التنمية التي ساهمت بها المشروعات خارج قطاع المحروقات كما يلي¹⁵:

- ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة 80.80 % سنة 2007 ،
 - ساهمت في تكوين القيمة المضافة بـ: 86.43 % سنة 2007،
 - في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71% مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أمّا الصادرات فقد قدرت بـ: 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـ: 30.04% مقارنة بسنة 2007،
 - تم توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و2007،
 - تم تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8% و9%،
 - عرف معدل الإنتاج نموا مطردا قدر بحوالي 11% سنة 2007 مقارنة مع سنة 2003.
- الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات.

إن الجزائر ملزمة بتبني سياسات فاعلة لدعم و مساندة هذه المشروعات لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و يكون ذلك من خلال إيجاد و بعث

آليات ومتطلبات لتحويل الأفكار إلى مشروعات منتجة، ومناقشة أسس وأساليب نقل التقنية وتعزيز مفاهيم المجتمع المعرفي، و بحث خصائص ومتطلبات نجاح حاضنات الأعمال، والحدائق العلمية ودور ومسؤوليات الجامعات ومؤسسات المجتمع في دعم الابتكار وريادة الأعمال، والبحث في كيفية بناء وتفعيل منظومة وطنية متكاملة تنظم جهود اكتشاف وتبني العناصر الريادية من رواد ورائدات الأعمال، وتمكينها من تحمل مهام وأعباء التنمية في المستقبل.

– إن عملية التنمية التكنولوجية في الجزائر لا تتم إلا من خلال توليد وتنمية واحتضان التكنولوجيات الجديدة محلياً عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي الوطني والحاضنات التكنولوجية. إن هذا الموضوع يتطلب وجود العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، والتي تعمل الحاضنات بوجه عام على تنميتها، مع وضع سياسات لإعطاء المزيد من الاهتمام للبحوث والتطوير وتوظيفهما في قطاع المشروعات الذاتية، وكذلك دعم جميع أشكال الابتكار والتطوير.

– إن الاهتمام بنشاط «المناولة الصناعية» في الجزائر، يشكل ركيزة أساسية في دفع وتنمية قطاع المشروعات الريادية و المبادرات ، لأن التقدم في هذا الجانب والرغبة بدخول منافسة محلية ودولية مع الآخرين، لن تتحقق إلا إذا تم الارتقاء بمستوى الصناعات والمنتجات الجزائرية لتكون على قدر من القوة و التنافسية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة. و المناولة الصناعية تشكل واحدة من أنجح الاستراتيجيات في تنمية الصناعة ، لأن الكثير من بلدان العالم قامت من هذا المنطلق بتأسيس بورصات أو مراكز للمناولة والشراكة الصناعية، واستفادت من مزاياها المتعددة من حيث توفر بنوكا للمعلومات بها و قواعد معلومات للمنتجات والمؤسسات، كما تساهم في تنظيم معارض للمناولة الصناعية تلعب دوراً في الترويج للمنتجات وعقد الصفقات، وجذب الاستثمار والشركات لتطوير المؤسسات الصناعية القائمة ورفع قدرتها التنافسية، والدول العربية هي بحاجة إلى الاستفادة من تلك التجارب الناجحة.

– إن عملية النهوض بالمشروعات الريادية و المبادرات في الجزائر تمر حتما من خلال إيجاد بيئة أو وسط ملائم يكفل الدعم التمويلي ، و الإداري و التنظيمي لها ، وذلك بتشجيع البنوك لتقديم القروض لهذه المشروعات، صو وضع أطر منظمة بهدف تشجيع إنشاء المزيد من صناديق الاستثمار وإدخال رؤوس الأموال في صناديق التمويل، و إزالة كل الاختلالات و المعوقات على جميع المستويات ، لاسيما على مستوى التنظيم و التسيير و التجهيز و التهيئة.

– قائمة المراجع و الهوامش

- 1 – عبد الهادي العتيبي ، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، على الموقع / <http://www.arabschool.org.sy>
- 2 عبد الهادي العتيبي ، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، مرجع سابق
- 3 عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية ، على الموقع / <http://www.isesco.org.ma>
- 4 عاطف الشبراوي ابراهيم ، نفس المرجع السابق .
- 5 عاطف الشبراوي ابراهيم ، نفس المرجع السابق .
- 6 مقال في جريدة البلاد السعودية بتاريخ 2009/12/31 تحت عنوان :حدائق تكنولوجيا و منتزهات للأبحاث لدعم الباحثين ، على الموقع <http://www.albiladdaily.com>
- 7 – طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، الطبعة الأولى، 2000 ، ص10.
- 8 – نور الدين بويعقوب، المناولة الصناعية – التجربة المغربية، ورقة بحث في المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، ص2، الجزائر 12-15/09/2006.
- 9- تصريح السيد مصطفى بن بادة ، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائري ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له ، الجزائر ، 12-15. 2006/90.

10- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة) ، دار وائل ، عمان، 2005، ص59

11- طلعت بن نافر ، الدليل العربي في المناولة الصناعية، مرجع سابق ، ص14.

12- مقدمة في إدارة نظم الامتياز التجاري و أثر ذلك في تطور الشركات العربية على الموقع : <http://www.makcci.com>

13- نور الدين بويعقوب ، نفس المرجع السابق . ص5

14- هوارى خيثر ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، على الموقع/ <http://www.diwanalarab.com>

15- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 13 ، بتاريخ 26 فبراير سنة 2003 ، ص 13 .

16- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 ، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 13، بتاريخ 26 فبراير سنة 2003 ، ص 18 .

17- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 ، يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمه و عمله ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 13 ، بتاريخ 26 فبراير سنة 2003، ص 21 .